إرنست ويونغ للاستشارات المهنية

المركز الرئيسي
برج الفيصلية، الطابق ١٤
طريق الملك فهد
ص.ب. ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

واجهة الرياض، طريق المطار
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي للاستثمار ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من ١ إلى ٤٥.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها معا فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته أثناء مراجعتنا:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، بلغ إجمالي القروض والسلف للمجموعة ٥٩,٧٦٨ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠م: ٥٦,٨٢٩ مليون ريال سعودي)، جُنب مقابلها مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ١,٩٦٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠م: ١,٧٥٥ مليون ريال سعودي). إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن تقديرات وأحكاماً إدارية هامة ذات تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. علاوة على ذلك، لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تفرض تحديات على الأعمال، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الحكم وعدم التأكد اللازمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشتمل المجالات الرئيسية للأحكام على ما يلي: ١. تصنيف القروض والسلف في المرحلة ١ و ٢ و ٣ استناداً إلى تحديد ما يلي: أ) التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها؛ و ب) تعرضات الانخفاض في القيمة أو التعثر في السداد بشكل فردي. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة التي من المتوقع حدوثها على مدى الـ ١٢ شهراً القادمة ("الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً")، ما لم يحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ إنشائها أو تعثراً في السداد، وفي هذه الحالة يستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة التي من المتوقع حدوثها على مدى عمر القروض والسلف ("الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر"). استخدمت المجموعة أحكاماً إضافية لتحديد وتقدير مدى إمكانية المقترضين الذين قد يكونون قد مروا بتجربة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وذلك على الرغم من برامج الدعم الحكومية المختلفة التي نتج عنها تأجيل الأقساط لبعض الأطراف المقابلة. ولم يتم اعتبار التأجيل بحد ذاته السبب في الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.	حصلنا على فهم حول إجراء الإدارة تقدير بالنسبة لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل القروض والسلف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية" والسياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومنهجية إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك أي تغييرات رئيسية تم إجراؤها خلال السنة وتحديث معلوماتنا وفقاً لذلك. قمنا بمقارنة السياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومنهجية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ وفحص مدى فعالية التشغيل للضوابط الرقابية الأساسية (بما في ذلك الضوابط الرقابية العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها) على ما يلي: • عملية إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الحوكمة على النماذج والتحقق من مدى صحتها خلال السنة بما في ذلك اعتماد الافتراضات الرئيسة وتعديلات ما بعد النموذج؛ • تصنيف القروض والسلف في المرحلة ١ و ٢ و ٣ وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالوقت المناسب وتحديد تعرضات التعثر في السداد أو الانخفاض في القيمة الفردي؛ • نظم وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي تدعم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و • مدى سلامة البيانات المدخلة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. من خلال اختيار عينة من العملاء، قمنا بتقييم ما يلي: • التصنيفات الداخلية التي تحددها الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة واعتبارها تصنيفات مخصصة في ضوء ظروف السوق الخارجية ومعلومات الصناعة المتاحة على وجه الخصوص، مع الإشارة إلى التداعيات المستمرة لجائحة كوفيد-١٩ وكذلك تقييم مدى تماشيها مع التصنيفات المستخدمة كمدخلات في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و • عمليات احتساب الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة. • تقدير الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، بما في ذلك تأثير الضمانات ومصادر السداد الأخرى، إن وجدت.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
٢. إن الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر في السداد والخسارة بافتراض التعثر في السداد والتعرضات عند التعثر في السداد، تشتمل على سبيل المثال لا الحصر على تقييم الوضع المالي للمقترضين والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتطوير ودمج الافتراضات ذات النظرة التطلعية للمستقبل وعوامل الاقتصاد الكلي وما يرتبط بها من سيناريوهات وتوقعات الترجيحات المحتملة. ٣. الحاجة إلى تطبيق عمليات إحلال ما بعد النموذج باستخدام خبير أحكام ائتمانية لتعكس جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وخاصة المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ المستمرة والتي قد لم يتم رصدها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد اعتبرنا ذلك كأمر مراجعة رئيسي نظراً لأن استخدام هذه الأحكام والتقديرات، لا سيما في ضوء جائحة كوفيد-١٩، لا يزال يؤدي إلى زيادة في عدم التأكد في التقدير وما يرتبط بها من مخاطر المراجعة التي تحيط بعمليات حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. *يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣ (ج) (٦) في ملخص السياسات المحاسبية الهامة المتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح ٢ (د) (١) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والآلية المتبعة من قبل المجموعة في تقدير الانخفاض في القيمة، والإيضاح ٧ والإيضاح ٣٢ الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف وتفاصيل عن تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها بالاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك الإيضاح رقم ٤١ بشأن تأثير كوفيد-١٩ على الخسائر الائتمانية المتوقعة.*	قمنا بتقييم مدى مناسبة الضوابط الخاصة بالمجموعة بهدف تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد تعرضات "التعثر في السداد" أو "الانخفاض في القيمة الفردي" وتصنيفها إلى مراحل. علاوة على ذلك، بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم مدى مناسبة تصنيف المراحل لمحفظة قروض المجموعة مع التركيز بشكل خاص على العملاء العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-١٩؛ لا سيما أولئك الذين لا يزالون مؤهلين لتأجيل الأقساط بموجب برامج الدعم الحكومية المستندة إلى أنظمة البنك المركزي السعودي والتعريف المؤهل للعملاء والقطاعات المتضررة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. قمنا بتقييم عملية الحوكمة المنفذة والعوامل النوعية التي أخذتها المجموعة بالاعتبار عند تطبيق أي عمليات إحلال أو إجراء أي تسويات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب محدودية البيانات أو النموذج أو غير ذلك. قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية التي تستخدمها المجموعة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الافتراضات ذات النظرة التطلعية للمستقبل مع الأخذ بالاعتبار عدم التأكد والتقلب في السيناريوهات الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-١٩. قمنا بفحص مدى اكتمال ودقة البيانات التي تدعم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. قمنا بإشراك المتخصصين لدينا، عند الاقتضاء من أجل مساعدتنا في مراجعة عمليات حساب النماذج وتقييم المدخلات المترابطة وتقدير مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة خاصةً فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة والاحتمالات المرجحة والافتراضات المستخدمة في عمليات الإحلال ما بعد النموذج. قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
تقييم للاستثمارات المحتفظ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المتداولة في السوق النشطة تتكون الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من محفظة سندات الشركات والصكوك وأدوات حقوق الملكية. تُقاس هذه الأدوات بالقيمة العادلة مع تسجيل ما يقابلها من تغيرات في القيمة العادلة غير المحققة في الدخل الشامل الآخر. رغم أن معظم القيم العادلة لاستثمارات المجموعة تم الحصول عليها مباشرة من أسواق نشطة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، تحتفظ المجموعة بمبلغ ١,٥٤٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠م: ٤,١٦٠ مليون ريال سعودي) من استثمارات غير مدرجة. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات من خلال تطبيق تقنيات تقييم التي عادةً ما تتضمن ممارسة أحكام إدارية واستخدام افتراضات وتقديرات. ثمة تقدير غير مؤكد لهذه الاستثمارات غير المتداولة في السوق النشطة حيث أن تقنيات إعداد النماذج الداخلية تستخدم: • مدخلات تقييم جوهرية قابلة للملاحظة (استثمارات ضمن المستوى ٢)؛ و • مدخلات تقييم جوهرية غير قابلة للملاحظة (استثمارات ضمن المستوى ٣). يُعد التقدير غير المؤكد على وجه الخصوص مرتفعاً بالنسبة للاستثمارات ضمن المستوى ٣. أدى تعطل الأعمال والتأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة درجة عدم التأكد من التقديرات عند التقييم العادل للاستثمارات غير المدرجة. في السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوصف المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة في تحديد تقييم استثمارات ضمن المستوى ٢ والمستوى ٣، وبالتحديد عند تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم نظراً لتعقيد الاستثمارات أو لعدم توفر بيانات تستند إلى السوق. يتم اعتبار تقييم استثمارات المجموعة المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن فئة المستوى ٢ و٣ من أمور المراجعة الهامة نظراً لدرجة التعقيد عند تقييم هذه الاستثمارات وأهمية الأحكام والتقديرات الموضوعة من الإدارة.	قمنا بتقييم التصميم والتطبيق وكذلك فحص مدى فعالية إجراءات الرقابة الأساسية على العمليات التي قامت بها الإدارة لإجراء أعمال تقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المتداولة في السوق النشطة. قمنا بفحص المنهجية وتقييم مدى ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة من الإدارة لتقييم الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من خلال إشراك خبراء التقييم لدينا. قمنا باختبار التقييم لعينة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المتداولة في السوق النشطة. وكجزء من إجراءات المراجعة، قيمنا بتقييم المدخلات الأساسية المستخدمة من الإدارة عند التقييم مثل بيانات المنشأة القابلة للمقارنة وتخفيض السيولة بمقارنتها مع البيانات الخارجية. قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣ (ج) (٢) في ملخص السياسات المحاسبية الهامة، والإيضاح رقم ٢ (د) (٢) الذي يوضح الأحكام والتقديرات الهامة لقياس القيمة العادلة، والإيضاح رقم ٣٣ الذي يوضح آلية تقييم الاستثمارات المتبعة من قبل المجموعة.	
تقييم الأدوات المالية المشتقة أبرمت المجموعة مقايضات متنوعة في أسعار العمولات، وخيارات عمولات، وعقود الصرف الأجنبي الآجلة، وخيارات تحويل العملات الأجنبية والتي تعتبر مشتقات خارج الأسواق النظامية. إن تقييم هذه العقود هو تقديري ويتم تحديده من خلال تطبيق أساليب تقييم والتي تتضمن ممارسة الحكم واستخدام الافتراضات والتقديرات. إن هذه المشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة، ولكن، بعض مقايضات أسعار العمولات يتم تصنيفها كتحوط للقيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة.. إن وجود تقييم غير مناسب للمشتقات قد ينتج عنه أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة وفي حالة عدم فعالية التحوط يمكن أن يؤثر أيضاً على محاسبة التحوط. ونظراً لجوهرية الأدوات المالية المشتقة وعدم التأكد من التقديرات المتعلقة، قمنا بتقييم الأدوات المالية المشتقة كأمر رئيسي للمراجعة. *يرجى الرجوع إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة الإيضاح رقم ٣(و) والذي يوضح المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة والتحوط، والإيضاح رقم ٢ (د) (٢) الذي يوضح الأحكام والتقديرات الهامة لقياس القيمة العادلة، والإيضاح رقم ١١ والذي يفصح عن مراكز المشتقات والإيضاح رقم ٣٣ والذي يوضح القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.*	قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ وفحص مدى فعالية التشغيل للإجراءات الرقابية الأساسية على إجراءات الإدارة لتقييم المشتقات. قمنا باختيار عينة من المشتقات وأجرينا ما يلي: • اختبار دقة تفاصيل المشتقات وذلك بمقارنة الشروط والأحكام مع الاتفاقيات المتعلقة وتأييدات الصفقات. • تحققنا من مدى دقة وملائمة المدخلات الرئيسية في نماذج التقييم. • استخدمنا خبراء التقييم لدينا لتنفيذ تقييم مستقل للمشتقات ومقارنة النتيجة مع تقييم الإدارة، و • تحققنا من فعالية التحوط المنفذ من قبل المجموعة ومحاسبة التحوط ذات الصلة. قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة.
تقييم خيار البيع لشركة زميلة تتضمن مشتقات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م خيار للبيع بقيمة عادلة موجبة بمبلغ ١٦٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠م: ٣٣٧ مليون ريال سعودي).	قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ وكذلك فحص مدى فعالية إجراءات الإدارة على تقييم خيار الرد الخاص بالشركة الزميلة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
إن خيار البيع هذا مدرج ضمن الاتفاقية ("الاتفاقية") مع المساهم الآخر في شركة زميلة ويمنح المجموعة الخيار لبيع حصتها في الشركة الزميلة إلى المساهم الآخر استناداً إلى سعر بيع محدد وفقاً للاتفاقية. ووفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم فصل خيار البيع هذا عن الاتفاقية ويقاس بقيمته العادلة. تستخدم المجموعة نموذج قياس خيار لقياس القيمة العادلة لخيار البيع الذي يتطلب مدخلات معينة غير معلنة في الأسواق الحالية. وتشتمل هذه المدخلات على النتائج التاريخية للشركة الزميلة ومدخلات أخرى تتطلب أحكام الإدارة بما في ذلك التقديرات حول النتائج المستقبلية للشركة الزميلة والآثار السلبية على النتائج المستقبلية للشركة الزميلة التي قد تنتج من ممارسة الخيار وتقدير القيمة العادلة للاستثمار ذي الصلة. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسة حيث أن تقييم خيار البيع هذا، كما هو مذكور أعلاه، يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم الجوهري في تحديد القيمة العادلة لخيار البيع. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية حول القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة الإيضاح رقم ٣(و) والذي يوضح السياسة للمحاسبية عن الأدوات المالية المشتقة والتحوط، والإيضاح رقم ٢ (د) (٢) الذي يوضح الأحكام والتقديرات الهامة لقياس القيمة العادلة، والإيضاح رقم ١١ والذي وضح مراكز خيار البيع، والإيضاح رقم ٣٣ والذي يوضح القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.*	قمنا بمعاينة الاتفاقية للحصول على فهم بشأن الأحكام الأساسية لخيار الرد. أخذنا بالاعتبار تقييم خيار الرد المنفذ من قبل الإدارة وقمنا بتقييم المنهجية والافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة. كما قمنا بمشاركة خبرائنا لمراجعة معقولية تقييم خيار البيع للشركة الزميلة المحدد من قبل الإدارة. قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي للمجموعة. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢١م، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للمعلومات الأخرى، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة (أي مجلس إدارة البنك).

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات، وأحكام نظام مراقبة البنوك المنطبقة في المملكة العربية السعودية، وعقد تأسيس البنك، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل مشتركون في المسؤولية عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة.

كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، والتي تُعَد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

استناداً إلى المعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات الأحكام المعمول بها في نظام الشركات وأحكام نظام مراقبة البنوك المنطبقة في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

إرنست ويونغ للخدمات المهنية

عبد العزيز عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٢٧٧

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

هاني بن حمزة بن أحمد بديري
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤٦٠

١٣ رجب ١٤٤٣هـ
(١٤ فبراير ٢٠٢٢م)